

تقييم أداء وتنافسية صادرات إتحاد دول المغرب العربي باستخدام مؤشري التركيز والتنوع السلعي
(2012-2020)

**Assessing the performance and competitiveness of exports of the Arab
Maghreb Union using the Commodity Concentration and Diversity Indicators
(2012-2020)**

أيوب صكري^{1*}، عبد القادر فار²

¹المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)، a.sakri@cu-elbayadh.dz

²المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)، kakkader262008@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2022/12/31؛

تاريخ القبول: 2022/12/28؛

تاريخ الاستلام: 2022/10/01؛

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تطور تنافسية صادرات إتحاد دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا)، خلال الفترة (2012-2020)، وهذا بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي، وكذا باستخدام مؤشري التركيز والتنوع السلعي، حيث تعرضت الدراسة للأهمية البالغة لمثل هذه المؤشرات باعتبارها أداة لمعرفة وتقييم مستوى أداء صادرات أي دولة، وكذا استعمالها كأرضية من أجل تحسين والارتقاء بتنافسية صادراتها في الأسواق العالمية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن مؤشر التنوع السلعي أثبت أن إقتصادات تجمع إتحاد دول المغرب العربي هي إقتصادات قليلة التنوع السلعي، باعتبار أن أغلب أعضاء التجمع تعتمد بصفة رئيسية على النفط كمصدر رئيسي للثروة، أما بالنسبة لمؤشر التركيز السلعي فقد اتضح أن هذه الإقتصادات عالية التركيز السلعي، الأمر الذي يؤكد استمرار اعتماد صادراتها على عدد محدود من السلع.

الكلمات المفتاحية : تنافسية، صادرات؛ إتحاد دول المغرب العربي؛ صندوق النقد العربي.
تصنيف JEL: D41.

Abstract:

This study sought to assess the competitiveness development of the exports of the Arab Maghreb Union (Algeria, Tunisia, Libya, Morocco, and Mauritania) during 2012–2020, relying on the Arab Monetary Fund reports, as well as using the indicators of commodity concentration and diversity, Where the study dealt with the importance of such indicators as a tool for knowing and evaluating the performance level of any country's exports, as well as using them as a platform for improving and upgrading the competitiveness of its exports in global markets.

The study reached a set of results, the most important of which is that the commodity diversity index proved that the economies of the Union of Arab Maghreb States are low in commodity diversity, given that most members of the grouping depend mainly on oil as a main source of wealth. As for the commodity concentration index, it became clear that these economies are highly commodity-concentrated, which confirms the continued dependence of their exports on a limited number of commodities.

Keywords: competitiveness, exports, Union of Arab Maghreb States, Arab Monetary Fund.

Jel Classification Codes : D41 .

مقدمة:

لقد ساهمت التطورات والتغيرات العالمية المعاصرة التي مست مختلف مجالات الحياة في بروز ظاهرة العولمة، التي أصبح فيها العالم عبارة عن قرية صغيرة تتنافس فيه جميع الأطراف بدون أي عوائق أو قيود، فظاهرة العولمة قد فرضت واقعاً جديداً بحيث على كل دولة أن تعمل جاهدة على استغلال إمكانياتها ومواردها في ظل ظروفها الاقتصادية والطبيعية المتاحة، حتى تتمكن من إنتاج سلع وخدمات تمكنها من مواجهة هذا الواقع الجديد الذي لا يمكن الاستغناء فيه عن التبادل الدولي الذي أصبح أمراً حتمياً.

من هذا المنطلق فالتحدي الرئيسي لأي دولة في العالم وخاصة الدول المنتجة للنفط، والتي تعتمد بشكل رئيسي على هذه المادة في صادراتها، هو جعل اقتصادياتها قادرة على المنافسة عالمياً، والعمل دوماً على تحسين تنافسية صادراتها السلعية، والعمل أيضاً على تنويع اقتصادياتها بإنتاج سلع وخدمات خارج قطاع المحروقات حتى تتمكن من الصمود في ظل هذه البيئة التنافسية شديدة التعقيد، ومن بين هاته الدول، مجموعة إتحاد دول المغرب العربي التي تعتمد بشكل كبير على النفط في صادراتها، وسنحاول من خلال هاته الورقة البحثية دراسة وتقييم تنافسية صادرات إتحاد دول المغرب العربي بالاعتماد على مؤشري التنوع والتركز السلعي، وكذا التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19 على حركة التجارة العالمية، وعلى تطور صادرات الدول المعنية بالدراسة، وهذا بالاعتماد على البيانات والإحصائيات التي يصدرها صندوق النقد العربي دورياً.

إشكالية الدراسة:

سيتم التطرق في هذه الورقة البحثية لتقييم تطور تنافسية اقتصاديات دول إتحاد المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا)، ومحاولين الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي طبيعة تطور أداء وتنافسية صادرات إتحاد دول المغرب العربي باستخدام مؤشري التركيز والتنوع السلعي خلال الفترة (2014-2020) ؟

الفرضية الرئيسية:

يعاني تجمع دول المغرب العربي بضعف القدرة التنافسية لصادراته، وهذا بسبب الاعتماد المفرط لأعضائه على النفط كمصدر أساسي للثروة، وكذا ضعف الإنتاج السلعي وزيادة تكاليفه.

أهمية الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة البحث يمكن إبراز أهميته من خلال الموقع الذي تحتله الصادرات ضمن اقتصاد أي دولة، بمساهمتها في النمو الإقتصادي وتوفير العملة الصعبة وكذا المساهمة في تخفيض معدلات البطالة، كما تزداد أهميتها لدى الدول النفطية، ومنها إتحاد دول المغرب العربي، من أجل زيادة القدرة التنافسية لصادراتها عن طريق تنويعها وترقيتها خارج قطاع المحروقات، وبالتالي تفادي مختلف الصدمات الناتجة عن التقلبات في أسعاره في الأسواق العالمية.

هدف الدراسة:

على ضوء الإشكالية المطروحة، نهدف من خلال بحثنا بشكل رئيسي إلى تحليل وتقييم إدارة وتنافسية صادرات إتحاد دول المغرب العربي خلال الفترة (2014-2020)، كما نسعى لتحقيق جملة من الأهداف الفرعية كما يلي :

- تقديم تأصيل نظري مختصر لموضوعي تنافسية الصادرات ومؤشري التركيز والتنوع السلعي ؛
- تحليل واقع تطور صادرات إتحاد دول المغرب العربي، وكذا هيكل صادراته ؛
- تقييم تطور تنافسية صادرات إتحاد دول المغرب العربي حسب مؤشري التركيز والتنوع السلعي خلال الفترة (2014-2020).

منهجية الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يُعدُّ المنهج الملائم والأنسب لمعالجة مثل هذه المواضيع، من خلال تقديم تأصيل نظري لتغيرات الدراسة، ومن ثمة تحليل إحصائيات وبيانات حول هيكل صادرات إتحاد دول المغرب العربي، وتقييم تطور تنافسية هذه الصادرات من خلال مؤشري التركيز والتنوع السلعي خلال الفترة (2014-2020)، ومدى تأثير جائحة كوفيد-19 الأخيرة على هذا التطور.

الدراسات السابقة:

— دراسة: صابر محمد زهو، منعم أحمد خضير، (2019)، بعنوان: قياس وتحليل تأثير القدرة التنافسية على الصادرات السلعية: عينة مختارة لبعض دول العالم خلال الفترة (2010-2015)، مجلة الدنانير، العدد 15، الجامعة العراقية، بغداد، العراق، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير القدرة التنافسية على الصادرات السلعية: عينة مختارة لبعض دول العالم خلال الفترة (2010-2015)، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي مستعملاً التحليل الكمي، لعينة مكونة من 75 دولة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود علاقة وتأثير للقدرة التنافسية على حجم الصادرات سواء على مستوى التحليل الوصفي أم التحليل الكمي، كما تم تقديم جملة من التوصيات لهذه الدول وخاصة النامية منها على رأسها العمل على الارتقاء بالقدرة التنافسية من خلال الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وكذا التدخل الحكومي بما يتوافق مع رفع رصيد هذا المؤشر.

— دراسة: انتصار رزوقي وهيب، (2016)، بعنوان: القدرة التنافسية للصادرات العربية، دراسة تحليلية لمؤشر التنافسية في بعض الدول العربية، مجلة المنصور، العدد 25، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي لبعض الدول العربية من خلال تحليل عدد من المؤشرات للتنافسية، وهذا بالاعتماد على بيانات وإحصائيات فترة حديثة للدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن أداء الدول العربية في التنافسية الجارية أفضل بكثير من أدائها في التنافسية الكامنة، وهذا راجع لتطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي الصارمة، هذا بالإضافة إلى تحسن الوضع التنافسي للدول الخليجية بسبب تحسن البيئة الاقتصادية الكلية وأداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط.

— لحسن عقومة، مراد جنيدي، (2020)، بعنوان: قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى أهمية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وقد اعتمد الباحثان في ذلك على جمع وتحليل إحصائيات الصادرات الجزائرية والجداول والبيانات وقياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها افتقاد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لمستوى التنافس المطلوب، وفي هذا الإطار وجب على السلطات اتخاذ الإجراءات والآليات المناسبة للنهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

— رمضان أم الخير، شربي محمد الأمين، (2022)، قياس وتحليل مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة (2000-2019)، حيث هدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل واقع تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة (2000-2019)، وهذا عن طريق دراسة وتحليل مجموعة من المؤشرات المتعارف عليها في هذا المجال، إضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي الإحصائي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية غير النفطية ضعيفة تفتقد مستوى التنافس المطلوب، وهو الوضع الذي يستدعي التفكير بجدية في إقامة اقتصاد تصديري غير نفطي بوضع سياسات واستراتيجيات متكاملة محددة الأهداف والتوجيهات للاستفادة من الفرص التجارية المتاحة في الأسواق الدولية.

المحور الأول: الإطار النظري لتنافسية الصادرات:

تسعى الدول إلى تحسين مستويات تنافسيتها من خلال وضع استراتيجيات وخطط اقتصادية، بهدف تطوير قطاعها الاقتصادية والإنتاجية وتعظيم الاستفادة من قدراتها الذاتية للنفوذ إلى الأسواق العالمية، وجذب رؤوس الأموال لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، وتشير نتائج التقارير الدولية بتحسّن مؤشرات التنافسية في بعض الدول العربية، كمحصلة للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها في العديد من القطاعات لاسيما الاقتصادية، المالية والأسواق المالية، وللجهود التي بذلتها في هذا المجال. (صندوق النقد العربي، 2017)

أولاً: التنافسية:

إن أول ظهور لمفهوم التنافسية كان خلال الفترة (1981-1987) التي عرفت عجزاً كبيراً في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (خاصة تبادلاً مع اليابان)، وزيادة حجم الديون الخارجية، ومع بداية التسعينات ظهر الاهتمام مجدداً بهذا المفهوم كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق. (بوروي وعيساني، 2015، الصفحة 72)

حيث يعكس مؤشر التنافسية الدولية قدرة الدولة على تحقيق معدل مرتفع ومستمر من الدخل بما يعكس إيجابياً على مستوى معيشة أفرادها، وذلك من خلال قدرة الاقتصاد الوطني على طرح منتجات وخدمات قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. (عبد الخالق، 2017، الصفحة 4)

1- تعريف التنافسية: وفيما يلي نورد مجموعة من التعاريف

1-1- تعريف معهد التنافسية الدولية: يرى معهد التنافسية الدولية على التنافسية هي: قدرة البلد على: (المعهد العربي للتخطيط، 2003، الصفحة 3-4)

(أ): أن ينتج أكثر وأكثر نسبياً، ويقصد بالكفاءة:

❖ **تكلفة أقل:** من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.

❖ **ارتفاع الجودة:** وفقاً لأفضل معلومات السوق وتقانات الإنتاج ..

❖ **الملاءمة:** وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات محدثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

(ب): أن يبيع أكثر، من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقانة وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجية والمحلية، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

(ج): أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

1-2- تعريف مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية: تُعرف التنافسية على أنها: " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي الوقت نفسه تحق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل ". (هوام وريجان، 2013، الصفحة 69)

1-3- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تُعرف التنافسية على أنها: " الدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على المدخيل الحقيقية لشعبها وتوسع فيها على المدى الطويل ". (نوير، 2002، الصفحة 5)

1-4- تعريف التنافسية طبقاً لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي OCDE : " المدى الذي من خلاله تنتج الدول، وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تتنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل". (مكاوي، ، 2015، الصفحة 193)

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن تقديم تعريف إجرائي، مفاده أن مفهوم التنافسية مرتبط بتحقيق الدول لمعدلات مرتفعة لدخول الأفراد، إضافة إلى القدرة على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية تغزو من خلالها الأسواق الدولية من جهة، وتواجه الإنتاج الأجنبي محلياً من جهة أخرى.

2- أهمية التنافسية:

تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق إلى رحابة السوق العالمي. (مسعداوي، 2005، الصفحة 126)

2-1- أسباب الاهتمام بالتنافسية: تزايد الاهتمام بموضوع التنافسي نظراً للتغيرات الحاصلة على مستوى كافة الأصعدة البشرية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، التقانية والعلمية، كما يلي: (المركز الوطني للتنافسية، 2022، الصفحة 02)

❖ التغيرات الحاصلة على الصعيد البشري، في مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي تتعلق بمحددات القدرة التنافسية، مثل تطور نظريات النمو والتجارة، والتغيرات في نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين، وظهور نظرية إدارة الجودة الشاملة والتنافسية عوضاً عن المنافسة؛

❖ التطورات على المستوى العلمي والتقاني، ولم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمعرفة ومهارات العاملين والإدارة الكفوءة؛

❖ التطورات السياسية والتوجهات الجديدة وظهور عالم القطب الواحد، وتعزيز دور المؤسسات الدولية، مما يؤدي إلى انعكاسات على مختلف الأنشطة، مثل الإنتاج والحكومة والمشاركة ومنظومة القيم؛

❖ يدعم التاريخ الاقتصادي افتراض أن العولمة ستمكن الاقتصاد العلمي من تحقيق نمو اقتصادي أعلى، فقد أوضح آدم سميث في كتابه ثروة الأمم هذه الفرضية، وبين أن مستويات الإنتاجية والنمو يعتمدان على التخصص، والتخصص يعتمد على اتساع السوق، وان السوق الدولية للسلع تسمح بزيادة التخصص وتحقيق عائدات أعلى وزيادة مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للصادرات:

تلعب الصادرات دوراً ريادياً في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية منها، وستتناول فيما يلي أهم المفاهيم المتعلقة بها.

1- تعريف الصادرات: يمكن توضيح مفهوم الصادرات من خلال التعاريف التالية:

1-1- التعريف الأول: الصادرات هي قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية، خدمية، معلوماتية، مالية، ثقافية، سياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة. (النجار، 2008، الصفحة 15)

1-2- التعريف الثاني: كما تعرف الصادرات على أنها بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية. (Locasse et mungler, 1991, p 355)

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف إجرائي للصادرات بأنها: الأنشطة والعمليات التي تقوم من خلالها الدولة ومختلف مؤسساتها بتصريف فائضها الإنتاجي بهدف الحصول على تدفقات مالية وغير مالية.

1-2- أهمية الصادرات: تتجلى أهمية الصادرات في النقاط التالية: (القيسي، 2016، الصفحة 40)

- ❖ خلق فرص عمل جديدة؛
- ❖ جذب الاستثمار المحلي والأجنبي؛
- ❖ إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، فالصادرات تلعب دوراً رئيسياً ومباشراً في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري؛
- ❖ جلب النقد الأجنبي، وتغطية قيمة الواردات؛
- ❖ تحقيق معدلات نمو مطردة.

ثالثاً: مؤشري التركيز والتنوع السلعي:

1- مؤشر التنوع: Diversification Index: يقيس هذا المؤشر درجة اختلاف الأهمية النسبية لصادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين صفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر (0) كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر (0) يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

2- مؤشر التركيز: Concentration Index: ويستخدم لقياس درجة التركيز السلعي لإجمالي الصادرات، كما يستخدم كذلك في دراسات المنافسة السوقية للتعرف على مدى سيطرة عدد محدود من الشركات على سوق ما، ويجسب في هذا السياق كمجموع مربعات حصة كل منتج (أو مجموعة سلعية) في إجمالي الصادرات، يعطي المؤشر قيمة تقترب من صفر (0) في حالة الدول ذات التنوع الشديد في الصادرات بينما تقترب القيمة من الواحد الصحيح (1) في حالة الدول التي تتركز صادراتها بشدة في عدد محدود من السلع. (<http://wits.worldbank.org>)

المحور الثاني: تقييم تطور تنافسية صادرات اتحاد دول المغرب العربي (2012-2020):

جدول رقم (01): إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية (2012-2020)

(مليار دولار أمريكي)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
746.8	838.4	816.7	790.5	385,4	322	339	312	301	الصادرات السلعية العربية

المصدر:

- ◆ محمد إسماعيل، جمال قاسم محمود، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2018، ص: 02.
- ◆ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020.

من خلال قراءتنا وتحليلنا للجدول أعلاه، يتضح لنا أن إجمالي الصادرات السلعية العربية عرفت ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة المدروسة حيث بلغت 301 مليار دولار خلال سنة 2012، لتتحقق أعلى قيمة لها سنة 2019 بـ 838.4 مليار دولار، ثم تنخفض بشكل ملحوظ جداً إلى ما قيمته 746.8 مليار دولار في سنة 2020 وذلك نظراً لتداعيات جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها السلبية على حركة التجارة العالمية، وتأثر سلاسل التوريد العالمية بسبب الإغلاق الكلي والجزئي لغالبية النشاطات الاقتصادية والتجارية للحد من انتشار الوباء.

جدول رقم (02): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2012-2020)

نسبة مئوية

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.5	8.8	9.6	12.4	12.3	12.0	10.4	11.1	12.9
نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	13.6	14	13.5	13.5	12.9	13.0	13.8	13.3	12.4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد من سنة 2013 حتى سنة 2021

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن نسبة الصادرات البينية العربية من إجمالي الصادرات العربية قد سجلت تطوراً خلال الفترة المدروسة، ولكن هذه النسبة تبقى ضعيفة ودون المستوى المطلوب، فهي لا تتعدى نسبة 13% في أحسن أحوالها، حيث انتقلت من نسبة 8.5 بالمئة سنة 2012 إلى نسبة 12.9 سنة 2020، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض لجملة من المشاكل والعقبات منها ضعف البنية التحتية لدى الدول العربية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل وصعوبة التسويق بين الدول، إضافة لغياب الإرادة السياسية لدى الدول العربية من أجل بناء وتشكيل روابط اقتصادية متينة فيما بينها.

جدول رقم (03): قيمة الصادرات البينية لدول المغرب العربي (2012-2020)

مليون دولار أمريكي

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة الصادرات البينية	4.082	4.325	5.053	4.024	2.962	2.731	2.415	2,847	2,096

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد (من سنة 2013 حتى سنة 2021)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن قيمة الصادرات البينية لدول المغرب العربي قد عرفت تذبذباً خلال فترة الدراسة، حيث سجلت ارتفاعاً قياسياً سنة 2014 ببلوغها 5035 مليون دولار مقارنة بما قيمته 4082 مليون دولار سنة 2012، لتُسجل بعدها انخفاضاً حاداً بعد سنة 2015، لتبلغ 2.96 مليون دولار سنة 2020، وهي قيمة ضعيفة جداً وترجع لعديد الأسباب على غرار غياب سياسة تجارية موحدة بين دول المغرب العربي، وارتفاع تكاليف التبادل التجاري بين الدول إضافة لضعف قطاع النقل والمواصلات والاتصالات بين الدول وضعف برامج التمويل القائمة على بناء الأسواق التصديرية.

جدول رقم (04): مساهمة الصادرات البينية لدول المغرب العربي في إجمالي الصادرات (2012-2020)

نسبة مئوية

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة المساهمة	2,5	3	4,4	3,5	2,6	2,9	2,1	2,7	1,9

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد (من سنة 2013 حتى سنة 2021)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، والذي يوضح نسبة مساهمة الصادرات البينية لإتحاد دول المغرب العربي في إجمالي الصادرات، إن هذه الأخير قد سجلت تذبذباً خلال الفترة المدروسة، حيث سُجِلت أكبر نسبة مساهمة في سنة 2014 ب 4.4 بالمئة، ثم تتراجع لتبلغ نسبة 1.9 بالمئة سنة 2020، وهذا بالرغم من أن هذا التجمع يحتوي في عضويته على دول تتصف اقتصادياتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، ويعود ضعف مساهمة الصادرات البينية لدول المغرب العربي في إجمالي صادراتها لأسباب عديدة منها اعتمادها الكبير على الموارد الطبيعية وإهمالها للجانب التكنولوجي، إضافة إلى معوقات أخرى تتعلق بعامل النقل وارتفاع تكاليفه بين دول المغرب العربي، وبعض القيود الإدارية والتوترات السياسية من جانب آخر.

جدول رقم (05): الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة* في التجارة البينية لإتحاد دول المغرب العربي متوسط الفترة (2016-2020)

النسبة المتوية	الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)
1,0	الحيوانات الحية ومنتجاتها
1,4	الخضروات
0,7	الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها
3,2	صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ
29,3	المعادن ومنتجاتها
4,7	الصناعات الكيماوية
2,0	البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها
0,2	الجلود الخام ومنتجاتها
0,1	الخشب والفلين ومصنوعاتها
1,2	الورق ومنتجاته
1,2	المنسوجات ومصنوعاتها
1,3	الاسمنت ومصنوعاتها
0,6	الأحجار الكريمة
4,4	الآلات والأجهزة الإلكترونية
1,0	السيارات ووسائل النقل
0,1	أجهزة البصريات
1,2	المصنوعات الأخرى

*السلع المتبادلة = (الصادرات + الواردات) / 2

المصدر:

◆ Web site Source : International Trade Centre (www.Trademap.org)

◆ صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد (2021)

من خلال الجدول أعلاه، أن أهم السلع المتبادلة في نطاق هذا التجمع هي كل من المعادن ومنتجاتها، منتجات الصناعات الكيماوية، الآلات والأجهزة الإلكترونية، منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، الورق ومنتجاته، البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها.

جدول رقم (06): تنافسية صادرات دول المغرب العربي حسب مؤشري التركيز والتنوع السلعي (2014-2019)

2016			2015			2014			الدولة
مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	
0.916	0.489	93	0.783	0.485	91	0.745	0.490	99	الجزائر
0.519	0.134	215	0.517	0.141	211	0.502	0.146	218	تونس
0.677	0.175	225	0.661	0.163	229	0.610	0.159	225	المغرب
0.832	0.542	113	0.801	0.640	109	0.783	0.753	114	ليبيا

0.834	0.360	80	0.855	0.362	75	0.817	0.447	62	موريتانيا
0.00	0.062	260	0.00	0.064	260	0.00	0.078	260	العالم

2019			2017			2018			
مؤشر التنوع	مؤشر التركز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	عدد السلع المصدرة	
0.82	0.47	116	0.789	0.480	108	0.813	0.486	113	الجزائر
0.53	0.14	218	0.524	0.141	213	0.512	0.137	222	تونس
0.66	0.18	226	0.658	0.167	237	0.665	0.173	241	المغرب
0.83	0.78	127	0.832	0.740	104	0.827	0.794	137	ليبيا
0.87	0.37	83	0.867	0.367	86	0.838	0.308	133	موريتانيا
0.00	0.07	260	0.760	0.063	260	0.00	0.069	260	العالم

المصدر:

◆ برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف 3.0.

◆ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (من سنة 2015 حتى سنة 2021)

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن:

◆ بالنسبة لمؤشر التركيز السلعي نلاحظ أن تونس حققت أفضل مؤشر تركيز سلعي طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ هذا المؤشر (0.139) في المتوسط خلال الفترة المدروسة، وهو ما يعني أن دولة تونس لديها بعض التنوع في صادراتها، تليها بعد ذلك المغرب بمؤشر تركيز سلعي بلغ (0.169) في المتوسط خلال الفترة المدروسة، فيما سجلت دولة ليبيا أسوأ مؤشر تركيز خلال نفس الفترة، وهذا بتسجيلها درجة عالية من التركيز في صادراتها، حيث بلغ (0.708) في المتوسط، الأمر الذي يؤكد استمرار اعتماد الصادرات الليبية على عدد محدود من السلع، والاعتماد المفرط على النفط كسلعة تصديرية رئيسية، أما بالنسبة للجزائر فهناك تراجع طفيف في قيمة هذا المؤشر، وهذا بانتقاله من القيمة (0.49) في سنة 2014 إلى (0.47) سنة 2020، وهذا راجع للإصلاحات والسياسات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في محاولة لتنويع الاقتصاد وتخفيض التركيز حول صادرات النفط الذي يعتبر المصدر الأساسي للثروة في الجزائر، ولكن يبقى هذا التحسن ضعيف ودون المستوى إذا ما قورن بالإمكانات الضخمة التي تحوزها الجزائر والتي من شأنها أن تساهم بشكل إيجابي وفعال في تنويع صادراتها والتقليل من الاعتماد الكبير على البترول كمصدر رئيسي للدخل.

◆ أما بالنسبة لمؤشر التنوع السلعي فنلاحظ أن تونس أيضاً قد سجلت أفضل مؤشر تنوع سلعي خلال فترة الدراسة، حيث بلغ هذا المؤشر (0.517) في المتوسط خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن تونس تتميز مستوى مقبول في التنوع السلعي لصادراتها، تليها بعد ذلك في المرتبة الثانية المغرب بمؤشر تنوع سلعي بلغ في متوسطه (0.655) خلال فترة الدراسة، تليه بعد ذلك الجزائر ثم ليبيا ثم موريتانيا.

الخاتمة:

تعرضت هذه الورقة البحثية لموضوع تنافسية الصادرات التي تحتل أهمية بالغة ضمن اقتصاديات الدول، باعتبارها أداة مهمة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة وكذا اليد العاملة من خلال استقطابها في كافة مراحل عمليات الإنتاج، حيث تم التطرق لتقييم تطور تنافسية صادرات دول المغرب العربي، من خلال تقديم إطار مفاهيمي لموضوع تنافسية الصادرات بشكل عام،

ومن ثمة تمّ تقديم عام لمؤشري التركيز والتنوع السلعي الخاص بالصادرات، وأخيراً تمّ تحليل وتقييم تطور تنافسية صادرات دول المغرب العربي بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات والبيانات المقدمة من طرف صندوق النقد العربي خلال فترة الدراسة، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج نوردتها فيما يلي:

◆ تبين لنا من خلال دراستنا أن قيمة إجمالي الصادرات السلعية غير النفطية للدول العربية قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، كما انعكس هذا الارتفاع على نسبة مساهمة الصادرات السلعية العربية غير النفطية من إجمالي الصادرات العربية حيث انتقلت هذه القيمة من 301 مليار دولار خلال سنة 2012، لتُحقق أعلى قيمة لها سنة 2019 بـ 838.4 مليار دولار، وبعدها انخفضت بشكل ملحوظ جداً إلى ما قيمته 746.8 مليار دولار في سنة 2020، يعود سبب هذا الانخفاض إلى جائحة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية على حركة التجارة العالمية بشكل عام، وكذا وتأثر سلاسل التوريد العالمية بسبب الإغلاق الكلي والجزئي لغالبية النشاطات الاقتصادية والتجارية للحد من انتشار الوباء؛

◆ تبين من خلال دراستنا ضعف التبادلات العربية البينية، إذ أن نسبة الصادرات البينية العربية من إجمالي الصادرات العربية تبقى ضعيفة ودون المستوى المطلوب، فهي لا تتعدى نسبة 13% في أحسن أحوالها، وهذا راجع لجملة من المشاكل والعقبات لعل أهمها غياب الإرادة السياسية لتشكيل كتل اقتصادي متين يجمع الدول العربية ويخدم مصالحها المشتركة؛

◆ تبين من خلال دراستنا أن هيكل الصادرات لتجمع إتحاد دول المغرب العربي لا يتلاءم مع الطلب العالمي، وبالتالي على هذه الدول أن تقوم بدراسة هذا الطلب وتعديل هيكل صادراتها بحيث يتلاءم مع هذا الطلب، إذ أن صادراتها تتصف بمستوى محدود من التكنولوجيا، على غرار تصدير المعادن ومنتجاتها، منتجات الصناعات الكيماوية، منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، الورق ومنتجاته، البلاستيك والمطاط وغيرها؛

◆ تبين من خلال دراستنا أن تجمع دول المغرب العربي يعد من الإقتصادات قليلة التنوع السلعي، حيث تعتمد معظم أعضائه على عائدات النفط في صادراتها، باستثناء تونس والمغرب اللتان سجلتا مؤشرات تنوع سلعي مقبولة نوعاً ما.

◆ تبين من خلال دراستنا أيضاً أن تجمع دول المغرب العربي يعتبر من الإقتصادات عالية التركيز السلعي، الأمر الذي يؤكد استمرار اعتماد صادراتها على عدد محدود من السلع، والاعتماد المفرط على النفط كسلعة تصديرية رئيسية، باستثناء تونس التي سجلت مؤشر تركيز سلعي مقبول، إضافة إلى تحسن طفيف في قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر بسبب الإصلاحات والسياسات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في محاولة لتنويع الإقتصاد وتخفيض التركيز حول صادرات النفط.

في الأخير نورد بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل تنافسية صادرات دول المغرب العربي مستقبلاً:

◆ العمل على تفعيل وتعزيز دور الغرف التجارية والصناعية إضافة إلى إشراك القطاع الخاص الذي يمكنه أن يساهم في رفع العراقيل التي تحد من تعزيز التبادل التجاري المغاربي؛

◆ تحييد الخلافات السياسية جانباً والعمل معاً من أجل تجسيد كتل اقتصادي مغاربي يخدم المصالح المشتركة للدول الأعضاء؛

◆ العمل على إنشاء مؤسسات مالية مشتركة لتمويل التجارة البينية، وإنعاش التبادل التجاري بين الدول الأعضاء؛

◆ العمل الجاد على تحسين مستويات الإنتاج وكذا تنويعه، واستخدام التكنولوجيا في كافة مراحل العملية الإنتاجية، بهدف الرفع من تنافسية المنتجات المغاربية، وكذا التقليل من الاعتماد على البترول كمصدر رئيسي للثروة.

الإحالات والمراجع:

1. تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، 2017، متاح على الرابط:
<https://www.amf.org.ae/ar>
2. ساعد بوراوي ، عامر عيساني، تقييم تنافسية قطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 40، جوان 2015.
3. عبير محمد علي عبد الخالق، آليات تعزيز تنافسية الإقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة. متاح على الرابط:
<https://platform.almanhal.com/Files/2/105235>
4. المعهد العربي للتخطيط، القدرة التنافسية وقياسها، العدد الرابع والعشرون، الكويت، 2003. متاح على الرابط:
<https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/02/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%87%D8%A7.pdf>
5. طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص: 5. متاح على الرابط:
<https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/04/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9.pdf>
6. محمد الأمين مكاوي، عابد شريط، قياس تنافسية الصادرات خارج المحروقات في ظل أزمة النفط الحالية -دراسة حالة الجزائر -، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 7، العدد 12، 2015، ص: 193. متاح على الرابط:
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18647>
7. يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراته، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09/08 مارس 2005، ص: 126.
8. المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، 2011، ص: 02. متاح على الرابط:
<http://www.ncosyria.com/arabic/indicators-reports-and-studies/publications/46.html>
9. فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 15.
10. Locasse(j) et mungerk(k), Economie globale, édition études vivantes 2 éme, Paris,1991, p355.
11. أماني طمعت حسن القيسي، تقييم أداء الصادرات السمعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية 2000-2014، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص: 40.
12. <http://wits.worldbank.org>, consulté le (12/07/2022).